دور الملكة زين الشرف في مرحلة الوصاية على العرش وتأثيرها على السياسة العامة للدولة (1952–1953)

The Role of Queen Zein Al-Sharaf during the Regency Period and Its Impact on the State's Public Policy (1952–1953)

مشتاق عبد العزيز وهيب

Mushtaq Abdul Aziz Wahib

أ.د. أشواق سالم إبراهيم الدوري

Prof. Dr. Ashwaq Salem Ibrahim Al-Douri

جامعة سامراء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ

University of Samarra / College of Education for Human Sciences / Department of History

الكلمات المفتاحية: الملكة زين الشـــرف، الوصـــاية على العرش، الملك الحســـين بن طلال، السياسة العامة الأردنية، الأردن (1952–1953).

Keywords: Queen Zein Al-Sharaf, Regency Period, King Hussein bin Talal, Jordanian Public Policy, Jordan (1952–1953).

الملخص

تناول البحث دور الملكة زين الشـــرف في مرحلة الوصـــاية على العرش الأردني خلال المدة (1952–1953)، وأثرها في توجيه السـياسـة العامة للدولة الأردنية خلال السـنوات الأولى من عهد الملك الحسـين بن طلال. وقد بيّن البحث أن الملكة زين الشرف أدّت دوراً سياسياً محورياً في إدارة المرحلة الانتقالية التي أعقبت تنحية الملك طلال وتولي الملك الحســين العرش، إذ أســهمت في المحافظة على اســتقرار النظام السـياسـي وضـمان انتقال السـلطة بصـورة سـلمية ودسـتورية. كما كشـفت الدراسـة عن طبيعة علاقاتها بالمؤسسات السياسية والعسكرية، ودورها في تعزيز التوافق بين السلطات الدستورية وترسيخ الولاء للمؤسسة الملكية. كذلك أوضـحت الدراسة تأثيرها في القضـايا الوطنية الكبرى، ولاسيما الإصـلاح الدستوري، وتعزيز استقلال القرار الأردني، ودعم مشروع وحدة الضـفتين، ومتابعة القضـايا العربية والإقليمية. وأبرزت النتائج أن الملكة زين الشـرف مارسـت نفوذاً سـياسـياً غير رسـمي اتسـم بالحكمة والمرونة، وأسـهم في دعم الملك الحسين خلال سنوات حكمه الأولى، مما جعلها إحدى الشخصيات الأكثر تأثيراً في تاريخ الأردن السياسي الحديث، وأسهم في ترسيخ أسس الدولة الأردنية واستقرارها خلال مرحلة دقيقة من تاريخها.

Abstract

This study examines the role of Queen Zein Al-Sharaf during the regency period in Jordan between 1952 and 1953 and her influence on shaping the state's public policy during the early years of King Hussein bin Talal's reign. The research demonstrates that Queen Zein Al-Sharaf played a pivotal political role in managing the transitional period that followed the abdication of King Talal and the accession of King Hussein to the throne. She contributed significantly to maintaining political stability and ensuring a peaceful and constitutional transfer of power. The study also explores the nature of her relationships with political and military institutions and highlights her role in promoting cooperation among constitutional authorities and strengthening loyalty to the Hashemite monarchy.

Furthermore, the research sheds light on her influence on major national issues, particularly constitutional reform, the reinforcement of Jordanian political independence, support for the unification of the East and West Banks, and the management of Arab and regional affairs. The findings reveal that Queen Zein Al-Sharaf exercised considerable informal political influence characterized by wisdom and flexibility, which helped support King Hussein during the formative years of his rule. Consequently, she emerged as one of the most influential figures in the modern political history of Jordan and played a vital role in consolidating the foundations of the Jordanian state and preserving its stability during a critical period in its history.

المقدمة

تُعدُّ الملكة زين الشرف بنت جميل إحدى أبرز الشخصيات النسائية التي أسهمت في بناء الدولة الأردنية الحديثة خلال المراحل المبكرة من تاريخها السياسي، إذ ارتبط اسمها بأحداث مفصلية شهدتها المملكة الأردنية الهاشمية في خمسينيات القرن العشرين، ولاسيما مرحلة انتقال السلطة بعد تدهور الحالة الصحية للملك طلال بن عبد الله وتولي الملك الحسين بن طلال العرش. وقد جاءت هذه المرحلة في ظل ظروف سياسية وأمنية معقدة اتسمت باضطرابات إقليمية وتحديات داخلية فرضت على القيادة الأردنية التعامل بحكمة ومرونة للحفاظ على استقرار الدولة واستمرارية النظام الملكي.

برزت الملكة زين الشرف خلال هذه الفترة بوصفها شخصية مؤثرة في إدارة شؤون الدولة من خلال أدوار غير رسمية، مستفيدة من مكانتها داخل الأسرة الهاشمية وعلاقاتها الواسعة مع النخب السياسية والعسكرية. وقد أسهمت في تهيئة الظروف المناسبة لانتقال الحكم إلى الملك الحسين بن طلال، كما مارست دوراً استشارياً مهماً انعكس على مجمل السياسات العامة للدولة الأردنية، سواء في المجال الدستوري والسياسي أو في القضايا الوطنية والقومية التي واجهتها المملكة آنذاك.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على جانب مهم من تاريخ الأردن السياسي الحديث يتمثل في الدور الذي أدته الملكة زين الشرف خلال مرحلة الوصاية على العرش، ومدى تأثيرها في توجيه السياسة العامة للدولة، بما يسهم في إبراز مكانة المرأة في عملية صنع القرار السياسي في الأنظمة الملكية العربية. كما يهدف البحث إلى دراسة طبيعة علاقاتها بالمؤسسات السياسية والعسكرية، وتحليل أثرها في القضايا الوطنية الكبرى وفي بناء شخصية الملك الحسين السياسية خلال سنوات حكمه الأولى.

ولتحقيق ذلك، قُسِّم البحث إلى مبحثين رئيسين؛ تناول المبحث الأول دور الملكة زين الشرف في مرحلة الوصاية على العرش وعلاقاتها بالمؤسسات السياسية والعسكرية، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة تأثيرها في السياسة العامة للدولة ومكانتها الاستشارية لدى الملك الحسين بن طلال.

المبحث الأول: دور زين الشرف في مرحلة الوصاية على العرش (1952–1953)

أولاً: الإشراف على المرحلة الانتقالية لحين بلوغ الملك الحسين سنّ الرشد

عاش الحسين بن طلال طفولة صعبة للغاية، بكل ما فيها من مشاهد وأحداث درامية قاسية ومتوالية، ابتداءً من مرض والده، وشقاء والدته، ومصرع جده، وعزل وتنحية والده، هذا كله من حوله ويختزن في نفسه ويجتر، وتتراءى له مشاهد من الماضي البعيد ومن الماضي القريب، وتزيد عليه ضغوط المشكلة والمأساة في تاريخ الهاشميين ويتضخم شعوره بالحق الضائع وبالتوازي معه تزداد عقدة الاستشهاد (هيكل، 2002، 118).

ليس من الصعب تخيّل تأثير تلك الأحداث والإشكاليات العائلية على صبي مراهق كالحسين بن

طلال، لاسيما

وأنه كشف لاحقاً عن أثر تدهور حالة والده الصحية، وكيف كان يأمل هو ووالدته زين الشرف أن يتعافى منها حتى تلاشى ذلك الأمل، ويبدو أن الحسين كان منزعجًا بشدة مما حدث لوالده وخائفًا من أن يؤدي ذلك الى حدوث انقسام في العائلة، كما كان دائمًا على حذر من تقلبات مزاج والده، وربما كان يشعر بالحرج الشديد من سلوكه عندما يتعامل مع أشخاص خارج العائلة، وكان بالتأكيد حريصًا على حماية والدته الملكة زين الشرف(Roland Dallas، 2001، 10).

كانت الملكة زين الشرف ذات شخصية قوية، تتمتع بقدر عال من الحكمة والحنكة والمكر والدهاء، وربما كانت تميل الى استخدام القوة والعنف عندما يتطلب الأمر ذلك، إذ كانت حادة وشرسة في طبعها، أنانية، ومتطرفة في آرائها، ولا تتهاون في حسم الأمور بالطريقة التي تناسبها، ولا تتردد في استخدام القوة في الوقت اللازم، وخاصة عندما كانت تشعر بأن موقفها ضعيف، فقد وصفتها الأميرة بديعة بنت علي في مذكراتها بأنها شخصية قوية، وتعرف متى تظهر قوتها بوضوح، وأن الطابع الهجومي كان كثيراً ما يغلب على سلوكها وتصرفاتها مع الأخرين(لشيخ علي، 2002، 248).

قال عنها ابنها الملك حسين: "**كانت أمي شديدة الذكاء وقوية ولولا تضحيتها واخلاصها وصبرها لما كان في مقدور والدي، أن يحكم بلادنا خلال المدة القصيرة التي داهمه المرض أثناءها، ولو أن أبي كان يعرف أن أمي تقف الى جانبه، لم يتدخل بعزم وتصميم بعد اغتيال جدي في تموز 1951، لكان من المحتمل أن يكون تاريخ الأردن اليوم مختلفاً عما هو عليه الآن**"(صاحب جم، 1978، 22).

برز دور زين الشرف السياسي بشكل واضح بعد تولي الملك طلال الحكم، وحصولها على لقب الملكة(الجعفري، 2009، 117)، وخاصة بعد تفاقم حالة الملك طلال الصحية بشكل واضح منذ أوائل عام 1952، قامت زين الشرف بمجموعة من الوظائف والأدوار الشبيهة بالوصاية، ولكن دون أي صفة رسمية، إذ نسقت مع رؤساء الوزراء والمستشارين لضمان الاستمرارية الإدارية حتى تستكمل كافة إجراءات عزل وتنحية الملك(Fritzlan ,1952). كانت خطة زين الشرف واضحة منذ البداية، بأن يقتصر دور الملك طلال على الحفاظ على العرش لابنه، وقد نجحت زين الشرف في تنفيذ هذه الخطة، فقد كانت امرأة قوية العزيمة، تتمتع بروح هاشمية واقعية، وتعلم أن زوجها يعاني من اضطرابات نفسية وكثيراً ما يكون متقلب المزاج، وأنه لن يدوم طويلًا، لكنها كانت تأمل في بقائه في السلطة بما يكفي لتمكين ابنهما من خلافته، وبمعنى آخر، كان طلال بالنسبة لها مجرد حل مؤقت، أو جسر عبور لضمان وصول الحسين الى العرش، وبالتالي، فقد مارست الى حد ما سلطة فعلية، نشأت بحكم الضرورة العملية أكثر منها بالنسبة الى الضرورة القانونية، مع إعطاء الأولوية للاستقرار النسبي على البروتوكول الصارم وسط الأقلية التي كانت تحيط بالملك حسين، وقد مهد دورها خلال تلك المرحلة الطريق للوصاية اللاحقة والتي ظلت محصورة في حدود ما يلزم لحماية عرش ابنها الحسين بن طلال حتى يبلغ سن الرشد (Avi Shlaim, 2001, 51).

حرصت زين الشرف على الاحتفاظ بلقبها كملكة، والعمل على إدارة مدة الوصاية بشكل مباشر، وتمكنت خلال تلك الآونة من بسط نفوذها وسلطانها على القصر، والمباشرة في إدارة شؤون الدولة والحكم حتى عام 1955(سلامة، 2000، 24)، في مرحلة كانت تمر فيها الأردن بظروف سياسية وعسكرية غير مستقرة، فتداعيات حرب عام ١٩٤٨ لم تنته بعد، حيث كانت إسرائيل – على الرغم من توقيع المعاهدات– ما تزال تسعى إلى توسيع رقعة الكيان الصهيوني على حساب الأرض والحقوق العربية في فلسطين، وعلى الصعيد العسكري، كانت القوات الاسرائيلية في كل يوم تصعد من اعتداءاتها العسكرية على الحدود الأردنية(الماضي والموسى، 1988، 585–586)، اذ خسرت خلال تلك الاعتداءات في عام ١٩٥١ حوالي (١٣٧) قتيلاً، وفي عام ١٩٥٢ ارتفع العدد ليصل إلى (١٤٧) قتيلاً، ومن ثم ليصل إلى (١٨٠) قتيلاً في النصف الأول من عام ١٩٥٢م (قاقيش، 1998، 187–191).

بقيت الملكة زين الشرف تحمل لقبها بعد تنحي الملك طلال وتولي ولدها العرش، ولأن ابنها لم يكن قد تزوج بعد، وسيبلغ سنه القانوني بعد أقل من عام، وهي المدة التي سيخضع فيها الأردن لمجلس الوصاية، وأثناء فترة الوصاية قامت الملكة زين الشرف بإدارة الشؤون الداخلية للقصر الملكي، كما حرصت على تعليم وتكوين ابنها، وتلقينه مبادئ السياسة وإدارة الدولة، وعلى أن يكون على تماس دائم مع المسؤولين المدنيين والعسكريين، مما ساهم في إعداده بشكل عملي ومبكر لتولي مهامه كملك، ورغم أن الدستور الأردني لم يمنح الوصي صلاحيات مطلقة، إلا أن زين الشرف استخدمت ما تتيحها المرحلة من أدوات لتأمين انتقال هادئ ومستقر للسلطة فقد كانت تتعامل مع مختلف القوى السياسية بحنكة، وتسعى إلى تجنب الصدامات، وتُفضل أسلوب التفاهم والحوار ما مكّن البلاد من اجتياز الأزمة بأقل قدر من الاضطراب، خاصة في ظل ارتفاع وتيرة التدخلات الإقليمية في الشأن الأردني(الرقاد، 2021، 203–204).

بعد الاتفاق على الحسين بن طلال ملكاً، وبمجرد قيام مجلس الوصاية بممارسة مهامه، طلبت زين الشرف من شقيقها الشريف ناصر بن جميل بأن يشجع الحسين على اكمال تعليمه في الخارج، ففعل ناصر ذلك، وقال للحسين: "**من الأفضل أن تكمل دراستك في أكاديمية ساند هيرست بلندن التي دخلها من قبل والدكم، لتكمل معارفك في القيادة والإدارة والنظام والعسكرية، فهي كما قال والدك أحسن مدرسة حربية في العالم، وخير مكان يختاره الرجل ليتعلم مهنته كملك**"، وقد استجاب الحسين لخاله وسافر بالفعل إلى لندن، بعد أن أجريت كافة الترتيبات والإجراءات اللازمة مع الأكاديمية، وقد كلفت الملكة زين الشرف الجنرال غلوب باشا بمهام متابعة أمور دراسة الحسين في الخارج، وإجراء برنامج خاص له في الأكاديمية لتدريبه لمدة ستة أشهر بما يغنيه عن الدراسة لثلاث اعوام في الجامعة، إذ يجب أن يعود إلى الأردن بعد بلوغه السن القانوني للجلوس على عرشه ومباشرة سلطاته الدستورية(الشيخ علي، 2002، 246).

حظيت زين الشرف في هذا الاتجاه بدعم بريطاني سخي، فقد حرصت وزارة الخارجية البريطانية على أن يستفيد الحسين من دراسته القصيرة في الكلية بأقصى قدر ممكن، وأن يعود إلى وطنه بأسعد ذكريات ممكنة عنها، وهكذا مُنح الملك الحسين بعض الامتيازات في أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية

(Royal Military Academy Sandhurst)، فقد كانت لديه غرفة خاصة به، مُجهزة بوسائل الراحة الحديثة، وكان لديه خادم مشترك لتنظيف معداته، ومُنح بعض التساهل لتبرير قلة خبرته، وحينما غادر الحسين ساند هيرست، كانت وزارة الخارجية راضية عما أصبح عليه، من كافة النواحي التعليمية والعسكرية، وتكوينه لشبكة علاقات واسعة ساهمت في تعزيز معرفته بكل الحياة والسياسة البريطانية، وقد تحدث الملك الحسين في مذكراته بشكل إيجابي عن جميع جوانب تجربته في ساند هيرست، عد ذلك بمثابة دفعة قوية لعلاقات بريطانيا المستقبلية مع الأردن، في حين أشار جيمس بوكر إلى الملك حسين سيكون عامل قوياً لاستمرار العلاقات الجيدة بين المملكة المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية، وأن الأشهر الستة التي قضاها في ساند هيرست لعبت دوراً أساسياً في تعليمه وتأهيله لاستلام الحكم، وممارسة سلطات الحكم في بلده(صاحب جم، 1978، 55–56).

بعد انتهاء دراسة الملك حسين في شباط عام 1953، وقبل عودته الى الأردن، كانت الملكة زين الشرف مازالت تشعر بالقلق عليه، لأن الأوضاع الداخلية لم تكن مستقرة في ذلك الوقت، وأرادت أن يبقى ابنها بعيداً لمدة أخرى حتى تتمكن من تهدئة الأوضاع والسيطرة على كافة الأمور(غلوب باشا، 1988، 226)، فطلبت من وزارة الخارجية البريطانية البحث عن أي خيارات مناسبة لإشغاله لعدة شهور أخرى، فاقترحت وزارة الحربية إلحاقه بحرس الخيالة الملكي في وندسور، واقترحت الخارجية إلحاقه بفوج ملكي، غير أن الملك حسين علم بشكل مبكر بذلك، واستاء جداً مما يخطط له وعبر عن رفضه الشديد لذلك، إذ رأى في ذلك أن بريطانيا تحاول أن تسيطر عليه، فتم إلغاء تلك الخطة مباشرة، وكأنها لم تكن، ووفقًا لرغبة الملكة زين الشرف، قرر البريطانيون بدلًا من ذلك وقف هذه المحادثات حتى تتلقى توجيهات من والدته، والحرص على كتمان سر أن ذلك كله كان بناءً على طلب الملكة، فقد كانت وجهة النظر البريطانية ترى في زين الشرف أنها قوة فاعلة لحماية العرش وتستحق الرعاية، وأنها من خلف الكواليس، كانت شخصية سياسية بارعة وحجر أساس لكل من زوجها وابنها، لذلك، رأت وزارة الخارجية البريطانية أن من الأهم الحفاظ على ود الملكة زين الدين بدلاً من استرضاء الحسين، ومع ذلك، فقد كادت هذه الحادثة أن تضع علاقة بريطانيا بالملك حسين على مسار خاطئ(Roland Dallas، 2001، 45).

كانت الملكة زين الشرف تخشى من أن يتعرض ابنها الحسين للاغتيال، حيث كانت كل الأسباب والعوامل التي يمكن أن تؤدي الى ذلك متوفرة، ولعلها أدركت بعين بصيرتها الثاقبة أن ابنها سيكون الأكثر عرضة للاغتيال ومحاولات الانقلاب عليه طوال فترة حكمه، وقد صدقت توقعاتها بالفعل، فقد تعرض الملك حسين لمحاولات اغتيال عديدة بعد ذلك، نجا من بعضها بأعجوبة(الخماش، 2021، 84).

لم يستقر الوضع الداخلي في الأردن بعد عودة الحسين إلى عمان إلا بعد مرور سنتين، وكان ذلك بفضل الحكمة التي أظهرتها الملكة زين الشرف، وحزمها وصلابتها في مواجهة العواصف التي كادت أن تنتزع العرش من ابنها، إذ نجحت في احكام السيطرة على الموقف وتأمين سلامة العرش بعد صراع شديد، وبمواقفها وأدوارها التي كشفت فيها عن مدى حزمها وصلابتها في تلك الأوقات العصيبه ، استطاعت زين

الشرف

أن تحافظ على العرش وأن تمسك به بقوة، بعد كل الصراعات التي خاضتها مع معارضي ابنها كملك على الأردن، ولعل تلك المرحلة تشكل أعظم اختبار لحكمتها وحنكتها السياسية(354، 2008، Nigel Ashton).

تولى الحسين بن طلال العرش رسميًا بعد بلوغه السن القانونية في الثاني من أيار عام 1953، وفي ذلك اليوم التقى بوالدته الملك زين الشرف، فقبلته وعبرت عن اعتزازها وبالغ فخرها بولدها، وأسرت له بما تعلقه عليه من آمال، ثم قالت له: "**لا تنس أبداً هذا اليوم يا ولدي. تذكر عند مجابهة الصعوبات التي سوف لن تتأخر عن الظهور، كيف أن الشعب الأردني قد كشف لك عن مدى ولائه وحبه وثقته. فعليك أن لا تسمح بأن تدير رأسك المسئوليات والسلطة. سدد الله خطاك يا ولدي**"(لفته ومحمد، 2025، 15).

أدارت الملكة زين الشرف عملية الانتقال بسلاسة تامة، بدءً من استقالة مجلس الوصاية، وانتهاءً بتسليم كافة السلطات الدستورية لابنها الملك حسين، وبدون أي محاولة منها للبقاء في الصورة، أو فرض حضورها وتأثيرها بشكل غير دستوري، ولم يقتصر دور الملكة زين الشرف في تلك المرحلة على التأثير الداخلي فحسب، بل مارست أيضًا اتصالات خارجية محسوبة مع أطراف عربية وأجنبية لضمان الاعتراف بالملك الجديد، وقد ساعد حضورها المعروف واحترامها في الأوساط الدبلوماسية على تسريع الاعتراف بالحسين كملك شرعي للأردن، خصوصًا في ظل حساسية بعض الدول تجاه التغيرات الملكية في المنطقة آنذاك(23، 2004، Philip Robins).

بعد استلام الحسين لكافة سلطاته، حرصت الملكة زين الشرف على أن يحيط بابنها الملك رجال أقوياء ومخلصين لها، منهم شقيقها: الشريف ناصر بن جميل، كما كان هناك مساعدان شخصيان يتمتعان بثقة الحسين، ويعتمد عليهما: بهجت طبارة، المسؤول عن الأمن الداخلي، وبهجت التلهوني، رئيس الديوان الملكي(79، 2004، Philip Robins).

كما حرصت الملكة زين الشرف في تلك المرحلة على اختيار شخصية مناسبة لمنصب رئيس الوزراء في بداية عهد الحسين، فوقع اختيارها على فوزي الملقي(45، 2001،Avi Shlaim)، وأوعزت الى الملك حسين بتعيينه للمنصب، وبالفعل فعل الحسين ذلك، لأنها أرادت التخلص من توفيق أبي الهدى، الذي كان داهية سياسية، خشية أن يتمكن من السيطرة على الملك (145، 1998، Kamal Salibi).

نظراً لذلك، لم يكن من المستغرب أن يختار الملقي حكومةً واسعة القاعدة تضم العديد من شخصيات المعارضة (Nigel Ashton، 2008، 40)، خُففت الرقابة على الصحافة، وسرعان ما أصبحت الصحف متشددة، في الأشهر الستة الأولى من عمر الحكومة، حيث أُطلق سراح بعض السجناء السياسيين، فاكتسب الملقي سمعة ليبرالية، في وقت كان الملك حسين لا يزال يتعلم أصول المهنة، ولم يتدخل، لأن والدته كانت قد وفرت الغطاء الآمن والمناسب، الذي يضمن أن تسير الأمور على أفضل وجه في بداية عهده (Philip Robins، 2004، 83).

تزوج الملك الحسين بزوجته الأولى دينا بنت الشريف عبد الحميد في عام 1955، وبزواجه انتقل لقب الملكة الى زوجته، ومع ذلك، استمرت زين الشرف في العمل على تمكين ابنها الملك الى أن اطمأنت بأنه قد أصبح قادراً على القيام بأعباء الملك بنفسه (Avi Shlaim، 2001، 61). وعلى الرغم من أن الحسين قد خرج من الظل السياسي لوالدته زين الشرف منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، إلا أنها ظلت الشخصية المحورية داخل العائلة الممتدة، إذ حرصت على توحيد جميع أبنائها معًا، وحل كافة الخلافات التي تنشأ بينهم (Kamal Salibi، 1998، 148).

بحلول عام 1956، كانت الملكة زين الشرف قد أدت دورًا تاريخيًا غير مسبوق لامرأة في تاريخ الأردن الحديث، إذ تولت بفعالية إدارة مرحلة انتقالية دقيقة حافظت فيها على وحدة النظام واستقرار الدولة ولم تسعَ إلى موقع رسمي دائم، لكنها أثبتت أن النساء يمكن أن يكنّ صانعات قرار خلف الستار، ومهندسات استقرار في لحظات اضطراب، وهو ما مهّد لبداية مرحلة جديدة من أدوارها التي ستتبلور في العقود التالية، فقد مثلت المدة 1952–1955 المرحلة السياسية الأشد حساسية التي خاضتها الملكة زين الشرف، حينما تحوّلت من زوجة ملك إلى وصية على العرش وقائدة سياسية في الظل تركت بصمتها في صلب عملية بناء الدولة، ورسخت مفهوم القيادة النسائية غير المعلنة في الأنظمة الملكية العربية الحديثة (Lawrence Tal، 1997، 118).

ثانياً: علاقات زين الشرف بالمؤسسات السياسية والعسكرية

شكّلت بنية النظام السياسي الأردني في مرحلة الوصاية تحدياً مزدوجاً تمثل في الحفاظ على الشرعية الدستورية من جهة، وضمان الاستقرار السياسي في ظل صراعات إقليمية وضغوط خارجية من جهة أخرى، وهو ما أوجد فراغاً سياسياً نسبياً تطلب وجود شخصية قادرة على إدارة التوازنات داخل الأسرة الهاشمية والنخبة السياسية الأردنية، فقد تميزت هذه المرحلة بتعدد مراكز التأثير داخل الدولة، والتي شملت مجلس الوزراء، والبرلمان، والمؤسسة العسكرية والأمنية، بالإضافة إلى الديوان الملكي، والتي شكلت جميعاً بيئة سياسية تتطلب إدارة دقيقة للتوازنات المؤسسية، وهي البيئة التي برزت فيها الملكة زين الشرف، واستطاعت بحكمتها أن تملأ الجزء الأكبر من ذلك الفراغ بفضل علاقاتها القوية برجال الدولة في مختلف مؤسساتها(صاحب جم، 1978، 21)، مع التأكيد بأنه لم يكن لها أي توصيف رسمي داخل تلك المؤسسات، لكنها استفادت من موقعها في الأسرة الهاشمية باعتبارها الملكة– زوجة الملك السابق– وأم الملك الجديد، ومن صلاتها بالنخب السياسية، للقيام بدور محوري في التنسيق غير المباشر بين جميع تلك الأطراف، خاصة في ظل غياب قيادة ملكية مباشرة.

1. علاقات الملكة زين الشرف بالمؤسسات السياسية والتشريعية

جاء دستور عام 1952 ليؤسس لمرحلة جديدة في تطور النظام السياسي الأردني، حيث نصّ على

نظام ملكي دستوري يقوم على الفصل النسبي بين السلطات، مع تعزيز دور السلطة التشريعية ممثلة بمجلس الأمة، وتحديد صلاحيات السلطة التنفيذية بقيادة الملك ومجلس الوزراء، وقد تزامن تطبيق هذا الدستور مع ظروف المرحلة الانتقالية التي شكلتها مرحلة الوصاية، الأمر الذي منح المؤسسات السياسية دوراً أوسع، لكنه في الوقت ذاته خلق تحديات تتعلق بضبط التوازن بين هذه المؤسسات (Philip Robins، 2004، 118).

في ذلك الوقت، أقامت الملكة زين الشرف علاقات وثيقة مع أعضاء مجلس الوصاية، ولعبت دوراً في تعزيز التوافق بينهم، وضمان عدم انزلاق الخلافات إلى صراعات تؤثر في استقرار الحكم، وذلك عبر قنوات غير رسمية، استطاعت من خلالها أن تقدم لأعضاء المجلس المشورة السياسية والتوجيه المناسب (Nigel Ashton، 2008، 39)، ومع ذلك، تشير بعض المصادر التاريخية الى أن الملكة زين الشرف هي التي كانت تدير مجلس الوصاية بشكل فعلي، وبالرغم من ذلك، فقد حرصت على أن يعمل المجلس كمؤسسة ملكية محايدة، وبعيدة عن التجاذبات الحزبية المحتملة، حيث كانت الملكة تمثل آنذاك رمزاً للوحدة الوطنية يتعالى فوق كل الانتماءات الضيقة، مما سهل على المجلس التعامل مع الكتل النيابية والحكومات المتعاقبة دون انحياز، إذ استندت الملكة في ممارساتها السياسية إلى مشورة أعضاء مجلس الوصاية الآخرين الذين يمثلون رؤوس السلطتين التشريعية والتنفيذية آنذاك، مما خلق حالة من التوافق المؤسسي، من خلال تفعيل روح الدستور الجديد، على نحو ما عزز من ثقة النخب السياسية في جدية النظام الملكي نحو التحول الديمقراطي الدستوري (Lawrence Tal، 1997، 103).

في الوقت نفسه، كانت الملكة زين الشرف على علاقات وثيقة وقوية وذات طابع متوازن مع رؤساء الحكومات خلال تلك المرحلة، مثل توفيق أبو الهدى وفوزي الملقي، بالإضافة الى الشخصيات الأخرى التي حملت الحقائب الوزارية في دورات سابقة، إذ أسهمت في دعم سياسات الاستقرار، وتجنب التوترات بين السلطة التنفيذية ومجلس الوصاية، وهو الدور الذي ساهم في تعزيز التنسيق بين المؤسسات السياسية، خاصة في ظل التحولات التي رافقت تطبيق دستور 1952(Avi Shlaim، 2001، 52)، إذ أظهرت الملكة زين الشرف حرصاً شديداً على أن تتسم علاقاتها بالمؤسسات السياسية بطابع من المرونة، من خلال عدم سعيها إلى التدخل المباشر في القرارات الحكومية، بقدر ما عملت على توجيهها بشكل غير مباشر بما يخدم استمرارية النظام، ويحافظ على استقرار الدولة، إذ عملت على دعم التزام الحكومة بخط الاعتدال السياسي، وتجنبت التصعيد مع القوى السياسية المعارضة، خاصة في ظل تصاعد المد القومي العربي في المنطقة، كما ساهمت الملكة في تعزيز التنسيق بين مجلس الوزراء ومجلس الوصاية، بما يضمن انسجام القرارات التنفيذية مع التوجهات العامة للنظام السياسي(غلوب باشا، 1988، 266).

في تلك المرحلة أيضاً، شهدت الأردن تشكيل وزارات متعددة، هدفت إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وقد عملت الملكة زين الشرف من خلال علاقاتها بالنخب السياسية على تشجيع رئاسة الوزراء على إشراك شخصيات من مختلف المناطق الأردنية لضمان التوازن الجغرافي والاجتماعي في الحكومة،

وهو ما عزز من شرعية النظام لدى العشائر والقيادات المحلية. كما أن العلاقة مع السلطة التنفيذية لم تخلُ من التحديات، حيث كانت هناك ضغوط إقليمية لتغيير سياسات الأردن الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والعلاقة مع بريطانيا، إلا أن الملكة حافظت على استقلالية القرار الوطني من خلال مجلس الوصاية، مما منع الحكومة من الانجرار وراء أجندات خارجية قد تضر بمصالح الدولة العليا(Nigel Ashton، 2008، 39).

وفي ظل دستور 1952، اكتسب مجلس الأمة دوراً أكثر فاعلية في الحياة السياسية في الأردن خلال تلك المرحلة، الأمر الذي جعل العلاقة بين السلطة التشريعية والنظام الملكي أكثر تعقيداً(غلوب باشا، 1988، 266)، وقد كان للملكة زين الشرف دور مهم في إدارة هذه العلاقة، من خلال التأثير غير المباشر في توجهات النخبة البرلمانية، وتعزيز روح التعاون بينها وبين السلطة التنفيذية، وساهمت أيضاً في دعم العملية الانتخابية، وتشجيع مشاركة القوى السياسية ضمن إطار النظام، بما يعزز الشرعية الدستورية، وكان لها دور فاعل في احتواء التوترات التي كانت تنشأ بين البرلمان والحكومة، وخاصة في القضايا المتعلقة بالسياسات الخارجية (Lawrence Tal، 1997، 97)، كما حرصت على متابعة النقاشات البرلمانية بشكل غير مباشر، وأبدت اهتماماً بالقضايا المتعلقة بالإصلاحات الاجتماعية والسياسية الداخلية (Philip Robins، 2004، 85، 118).

بعد تسلّم الملك الحسين سلطاته الدستورية عام 1953، استمرت الملكة زين الشرف في أداء دورها السياسي غير الرسمي، حيث أسهمت في دعم الملك الشاب في إدارة علاقاته مع المؤسسات السياسية، خاصة في ظل التحديات التي واجهها في بداية حكمه، إذ لعبت دوراً مهماً في توجيه العلاقة بين الملك ومجلس الوزراء، بما يعزز استقرار السلطة التنفيذية، وكذلك في إدارة العلاقة مع مجلس الأمة، خاصة في ظل تصاعد التوترات السياسية خلال منتصف الخمسينيات، وقد ساهم ذلك في ترسيخ مبدأ الحكم الدستوري، والذي كان له أثر إيجابي في تطور الحياة السياسية في الأردن (Avi Shlaim، 2001، 52).

تحول دور الملكة زين الشرف بعد ذلك إلى دور استشاري خلال السنوات التالية حتى عام 1955، فقد ظلت الملكة زين مرجعية سياسية داخل القصر الملكي، وكان الملك الحسين يستشيرها في العديد من القضايا الاستراتيجية، خاصة تلك المتعلقة بالعلاقات مع النخب التقليدية والقيادات العشائرية التي كانت تكن للملكة احتراماً وتقديراً خاصاً، إذ تشير السيرة الذاتية للملك الحسين إلى أن والدته كانت له الظهير السياسي والأخلاقي في سنوات حكمه الأولى، حيث ساعدته في فهم تعقيدات المشهد السياسي الأردني وكيفية إدارة العلاقات مع الرؤساء والوزراء(غلوب باشا، 1988، 266).

خلال المدة (1953–1955)، واجه الأردن تحديات سياسية جديدة، منها الضغوط للانضمام إلى أحلاف إقليمية مثل حلف بغداد، وكانت الملكة زين الشرف جزءً من دائرة القرار الضيقة التي ناقشت هذه

الملفات، وبالرغم من عدم توليها منصباً رسمياً، إلا أن رأيها كان مرجحاً في الحفاظ على الحياد الإيجابي للأردن وعدم الزج بالبلاد في صراعات إقليمية قد تهدد استقرارها الداخلي، بحيث يمكن القول أن الاستقرار السياسي الذي تمتعت به الأردن في منتصف الخمسينيات يعود جزئياً إلى التماسك الداخلي للمؤسسة الملكية، حيث لعبت الملكة الأم دوراً في رأب الصدع بين التيارات المختلفة داخل النخبة السياسية الحاكمة(Avi Shlaim، 2001، 203).

يتبين مما تقدم، أن علاقة الملكة زين الشرف بنت جميل بالمؤسسات السياسية التنفيذية والتشريعية خلال المدة (1952–1955) كانت علاقة تأسيسية ومحورية في تاريخ الأردن الحديث، فقد نجحت الملكة خلال مرحلة الوصاية في ضمان تفعيل نصوص الدستور الجديد لعام 1952، وتوجيه المؤسسات المعنية بإدارة شؤون الحكومة والبرلمان للعمل وفق متطلبات المرحلة بكفاءة عالية، مما ضمن استقرار الدولة حتى تسلم الملك حسين كافة سلطاته الدستورية، وبعد انتهاء الوصاية، استمر تأثيرها كوالدة للملك وداعمة للمؤسسة الملكية، مما ساهم في ترسيخ أركان الحكم خلال السنوات الأولى لعهد الملك الحسين، ومن ثم، فقد استطاعت الملكة زين الشرف أن تدير كافة العلاقات داخل بنية مؤسسات الدولة السياسية، وأن تؤسس لثقافة سياسية مؤسسية، نجحت تماماً في غرسها، بحيث استمر تأثيرها لعقود طويلة بعد ذلك.

2. علاقات الملكة زين الشرف بالمؤسسات العسكرية

كانت الملكة زين الشرف على علاقة وثيقة مع الجنرال غلوب باشا، وقد ساهمت هذه العلاقة في تحقيق الكثير من أهداف زين الشرف السياسية، منذ أزمة الخلافة بعد اغتيال الملك عبد الله، حتى تولى الملك طلال العرش(Kamal Salibi، 1998، 238)، ثم جاءت مرحلة الوصاية لتفرض تحديات جديدة، تمثلت في ضرورة الحفاظ على ولاء الجيش للنظام الملكي في ظل غياب قيادة ملكية مباشرة، وهو ما أوجد دوراً غير رسمي للملكة زين الشرف في إدارة هذه العلاقة، فقد مثّلت المؤسسة العسكرية أحد أهم ركائز الاستقرار في الأردن خلال مرحلة الوصاية، وقد أدركت الملكة زين الشرف أهمية الحفاظ على ولاء الجيش للنظام الملكي، وفي هذا الاتجاه، حرصت على بناء علاقات إيجابية مع قيادات الجيش، خاصة في ظل الدور المؤثر للجيش العربي في الحياة السياسية آنذاك(Avi Shlaim، 2001، 210).

تجلى هذا الدور في دعمها للقيادة العسكرية، وتعزيز الروح المعنوية للجيش، لاسيما في ظل التحديات الإقليمية المرتبطة بالصراع العربي–الإسرائيلي، كما ساهمت في ترسيخ العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعرش، بما يعزز الاستقرار السياسي ويمنع أي نزعات انقلابية محتملة، وهي ظاهرة كانت شائعة في المنطقة خلال تلك المرحلة. كما منحها موقعها داخل الأسرة الهاشمية نفوذاً معنوياً كبيراً، مكّنها من التأثير في العلاقة بين الجيش والنظام السياسي، والحفاظ على تماسك المؤسسة العسكرية، وتعزيز ولائها للعرش(فضة، 1977، 19؛ الشلبي، 2006، 159، 164)، ومن خلال ذلك، أسهمت الملكة في الحفاظ على حيادية المؤسسة العسكرية تجاه الصراعات السياسية الداخلية، وهو ما كان عاملاً حاسماً في نجاح مرحلة الوصاية(Joseph Massad، 2001، 101؛ Salibi، 1998، 248).

تميّزت علاقة الملكة زين الشرف بقيادات الجيش العربي بطابع غير رسمي، لكنها كانت قائمة على الاحترام المتبادل والثقة(Avi Shlaim، 2001، 93، 98؛ Nigel Ashton، 2008، 85)، وقد ساعدت هذه العلاقة في تعزيز التنسيق بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية، خاصة في ظل الدور المؤثر للجيش في الحياة العامة، فقد دعمت الملكة القيادات العسكرية التي كانت تتبنى نهجاً مهنياً ووطنياً محايداً، بعيداً عن التسييس، بهدف الحفاظ على حيادية الجيش في الصراعات السياسية الداخلية(صاحب جم، 1978، 97–98).

كما أسهمت جهود الملكة وعلاقاتها في تعزيز الروح المعنوية للضباط والجنود، من خلال دعمها للأنشطة الاجتماعية المرتبطة بالمؤسسة العسكرية، وهو ما انعكس إيجاباً على تماسك الجيش من ناحية، ومن ناحية أخرى، لعبت دوراً في الحد من التوترات التي قد تنشأ بين القيادات العسكرية والسياسية، خاصة في ظل وجود ضباط بريطانيين في مواقع قيادية، الأمر الذي كان يثير حساسيات داخل النخبة السياسية الأردنية(Philip Robins، 2004، 132).

وعلى الرغم من أن القيادة الميدانية كانت بيد غلوب باشا، إلا أن الملكة زين الشرف عملت على ضمان أن تبقى القرارات الاستراتيجية العليا ضمن الإطار الدستوري لمجلس الوصاية، وقد تطلب الأمر توازناً دقيقاً بين احترام العقود العسكرية مع بريطانيا وبين الحفاظ على السيادة الوطنية، وهو ما نجحت الملكة في إدارته على نحو ما عكسه الاستقرار العسكري الذي شهدته الأردن خلال عامي 1952 –1953، والذي جاء كنتيجة لإدارة حكيمة للعلاقة بين القصر الملكي والقيادة العسكرية، لعبت فيها الملكة دور الوسيط الضامن لولاء الجيش للعرش، وقد انعكس ذلك الاستقرار العسكري بشكل إيجابي على المناخ السياسي العام، مما سمح بإتمام عملية انتقال السلطة إلى الملك الحسين بسلاسة تامة دون أي تدخل عسكري في السياسة، إذ عملت الملكة زين الشرف كحلقة وصل لضمان تعزيز الثقة المتبادلة بين كافة مؤسسات الدولة، وقد تحقق ذلك عبر قنوات الاتصال الشخصية، والتأثير المعنوي الذي كانت تمارسه داخل النخبة الحاكمة والقيادات العسكرية، كما ساعدت في تخفيف حدة التوترات التي قد تنشأ بين الحكومة والجيش، لاسيما في ظل التحديات المرتبطة بإعادة تنظيم الدولة بعد دستور 1952، فقد أظهرت الملكة حينها فهماً عميقاً لطبيعة النظام السياسي في الأردن، والذي كان يتطلب قدراً عالياً من التوازن بين السلطتين المدنية والعسكرية(Ashton، 2008، 78).

مع تسلّم الملك الحسين سلطاته الدستورية عام 1953، دخلت العلاقة بين النظام الملكي والمؤسسة العسكرية مرحلة جديدة، حيث أصبح الملك الشاب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في الوقت الذي استمرت فيه الملكة زين الشرف في أداء دورها الاستشاري، والذي وفرت من خلاله دعماً موثوقاً به لدى الملك حسين

فيما يتعلق بإدارة علاقاته مع الجيش (Avi Shlaim، 2001، 52).

بناءً على ذلك، يتبين أن الملكة زين الشرف خلال مرحلة الوصاية نجحت بشكل واضح في توجيه علاقاتها بالمؤسسة العسكرية نحو تعزيز استقرار وثبات النظام الملكي، من خلال حرصها على تفعيل نصوص الدستور، وتوجيه إدارة شؤون القيادة العسكرية بكفاءة عالية نحو تحقيق أهداف المرحلة وتطلعات الدولة الأردنية، مما ضمن استقرار الدولة حتى انتهاء الوصاية، كما استمر تأثيرها كوالدة للملك وداعمة للمؤسسة الملكية بعد تسلم الملك حسين سلطاته الدستورية، على نحو ما ساهم في ترسيخ أركان الحكم خلال السنوات الأولى لعهده.

المبحث الثاني

تأثير الملكة زين الشرف على السياسة العامة للدولة

أولاً: دور الملكة زين الشرف في توجيه القضايا الوطنية الكبرى

حرصت زين الشرف على المشاركة في توجيه القضايا الوطنية الكبرى، وبشكل خاص تلك القضايا المؤثرة على النظام الملكي في الأردن، ومدى حساسيتها بالنسبة للدور الذي قامت به زين الشرف في سبيل حماية العرش خلال عهدي الملك طلال والملك حسين، ابتداءً بتوجهاتها نحو الدستور، ودعم استقلال القرار الأردني في عهد ابنها الملك حسين، فكانت من أوائل الشخصيات داخل القصر التي عبّرت عن تحفظها على التبعية التي كانت تحاول بريطانيا أن تفرضها على الأردن، وساندت التوجهات الوطنية التي نادت بتعريب قيادة الجيش وقد ظهرت بعض مؤشرات هذا التوجه في مراسلاتها غير المعلنة مع عدد من الشخصيات العربية الداعمة للسيادة الأردنية، وهو ما شكّل بداية لتوجه سيادي سيتبلور بشكل أكبر لاحقًا في عهد ابنها الملك الحسين، ومن أبرز مواقفها في هذه المرحلة، دعمها التام لتقوية مؤسسات الدولة الدستورية، لاسيما البرلمان والقضاء، حيث سعت إلى حماية التجربة الديمقراطية الناشئة من تدخلات القصر أو من عسكرة الدولة، فقد كانت زين الشرف تؤمن بأن الطريق الوحيد لضمان استقرار النظام هو وجود مؤسسات تحظى بثقة الشعب، وهو ما جعلها تحث المحيطين بها دائمًا على احترام سلطات البرلمان وقرارات الحكومة المنتخبة(باشا، 1988، 266).

1. قضايا الإصلاح الدستوري والنظام السياسي

في مرحلة الوصاية، برزت الملكة زين الشرف كضامن لاستمرارية الالتزام بدستور 1952، حيث أسهمت في دعم المؤسسات الدستورية، والحفاظ على التوازن بين السلطات، لعبت دوراً محورياً في توجيه

مجلس الوصاية للقيام بمسؤولياته، بما يضمن احترام النصوص الدستورية وعدم الانحراف عنها(Avi Shlaim, 2001, 203).

كانت الملكة زين الشرف من أبرز المؤيدين لنظام الحكم الدستوري النيابي، كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الشرعية الدستورية للنظام الملكي، والالتزام بالنهج الديمقراطي، الأمر الذي كان واضحاً من خلال مواقفها تجاه الدستور الجديد، وتشجيعها للملك طلال على احداث التغييرات المناسبة فيه لإحداث تحول كبير في البنية السياسية للدولة، والعلاقة بين العرش والشعب، وهو الموقف الذي ارتبط برؤيتها الإصلاحية التي أكدت فيها على أهمية المشاركة السياسية، وتوسيع قاعدة التمثيل الشعبي، كما دعمت الاتجاهات التي تسعى إلى تمكين البرلمان، وتعزيز دوره في صنع القرار (Salibi, 1998, 238).

بعد تولي الملك حسين للعرش، عملت الملكة من خلال دورها الاستشاري على توجيه سياسات الملك نحو ترسيخ احترام المؤسسات الدستورية، وتعزيز دور البرلمان، خاصة في المراحل المبكرة من حكمه، وقد ساهم ذلك التوجيه في الحفاظ على التوازن بين السلطات، رغم التحديات التي واجهت الحياة النيابية في الأردن، مثل حلّ البرلمان في بعض الفترات(Yoav Alon, 2007,121).

2. القضايا المتعلقة باستقلال وسيادة الأردن والتحرر من التبعية

مع تصاعد المد القومي العربي في الخمسينيات، أصبحت التبعية لبريطانيا موضع انتقاد داخلي وعربي متزايد(Avi Shlaim, 2001, 210)، ونظراً لثقافة الملكة زين الشرف العالية، وإلمامها الواسع بالتحديات التي يمكن تفرضها هذه الإشكالية، فقد تبنّت موقفاً واضحاً داعماً لتعزيز الاستقلال الوطني، حيث رأت أن استمرار النفوذ البريطاني يُقوّض شرعية الدولة ويحدّ من قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة، وخاصة بعد استقرار العرش الأردني في عهد الملك حسين، إذ وجهت سياساته بالتأكيد على ضرورة بناء دولة حديثة قائمة على السيادة الكاملة، والانفتاح على محيطها العربي، فكانت من المؤيدين لتقليص الاعتماد على بريطانيا وخاصة في المجالات السيادية(فضة، 1977، 19؛ الشلبي، 2006، 159، 164).

كان لمواقف الملكة زين الشرف ورؤيتها في هذا الاتجاه دور واضح في توجيه سياسات الملك حسين نحو العمل على تكريس استقلالية الدولة الأردنية، وضمان سيادتها، وتهيئة البيئة السياسية لاتخاذ خطوات حاسمة من قبل الملك حسين تعزز هذا التوجه، وفي مقدمتها قرار تعريب قيادة الجيش، وإعادة النظر في طبيعة علاقات الأردن مع بريطانيا، والحفاظ على التوازن في العلاقات الدولية(Kamal Salibi, 1998, 248).

ظهر تأثير الملكة زين الشرف في عام 1956، عندما قرر الملك الحسين إلغاء المعاهدة مع بريطانيا، وقرار عزل الجنرال غلوب باشا من قيادة الجيش العربي(Ashton, 2008, 85؛ Avi Shlaim, 2001, 93)، والتي اعتبرت خطوة رمزية أعادت للجيش هويته الوطنية، وأثارت ترحيباً شعبياً واسعاً، وقد وصفت هذه الخطوة بأنها لحظة تحرّر وطنية حقيقية، إذ مثّلت أول مرة يمارس فيها الأردن سيادته الكاملة على

مؤسساته العسكرية والأمنية(صاحب جم، 1978، 97–98).

3. قضايا الحرب مع إسرائيل ومشروع توحيد الضفتين

بعد استقلال الأردن عام 1946، سعى الملك عبد الله إلى ضمّ الضفة الغربية إلى الأردن، وقد ارتبط هذا المسعى بمفاوضات كان قد أجراها مع بعض القيادات الإسرائيلية، إلا أن ذلك أدى الى مواقف عكسية ضده من قبل قوى الاتجاه القومي العربي التي اتهمته بالخيانة، وفي عام 1950، أُعلن رسمياً ضم الضفة الغربية إلى الأردن، في خطوة هدفت إلى توحيد الضفتين ضمن إطار الدولة الأردنية(Robins, 2004, 132)، وقد أثار هذا القرار جدلاً سياسياً واسعاً، لكنه مثّل في الوقت ذاته محاولة لاحتواء تداعيات الحرب وتعزيز الاستقرار الداخلي، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت اغتياله بعد ذلك(الماضي والموسى، 1988، 544–545).

أولت الملكة زين الشرف منذ وقت مبكر اهتماماً كبيراً بقضية فلسطين باعتبارها القضية العربية المحورية والأساسية بالنسبة للعائلة الهاشمية(Avi Shlaim, 2001, 45)، وقد ركزت خلال حرب 1948 على البعد الإنساني والاجتماعي للصراع، خاصة في ما يتعلق برعاية اللاجئين الفلسطينيين، وأسهمت في تنظيم حملات إغاثة، ودعمت المؤسسات التي تعنى بشؤون اللاجئين، مما جعل دورها جزءً من الجبهة الداخلية الداعمة للمجهود الوطني(Salibi, 1998, 225).

بالرغم من أن قرار ضم الضفة الغربية كان قراراً سياسياً اتخذته القيادة الأردنية، إلا أن الملكة زين الشرف لعبت دوراً مهماً في دعم هذا التوجه من خلال تعزيز فكرة الوحدة بين الضفتين، والتأكيد على أن بقاء الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية يمثل ضمانة للحفاظ على الهوية العربية لسكانها، ولحفظ الحقوق الفلسطينية في إطار الدولة الأردنية الموحدة(Massad, 2001, 78)، ولهذا، سعت زين الشرف إلى تقوية الروابط الاجتماعية والثقافية بين الأردنيين والفلسطينيين، ودعمت المبادرات التي تهدف إلى دمج سكان الضفة الغربية في مؤسسات الدولة الأردنية، على نحو ما أسهم في تخفيف التوترات الاجتماعية والسياسية بين الدولة الأردنية والقوى الوطنية الفلسطينية(Ashton, 2008, 78).

قبل اندلاع حرب عام 1967، كانت الملكة زين الشرف من أوائل الداعين إلى الحذر في التعامل مع التصعيد الإقليمي، حيث رأت أن دخول الأردن في حرب شاملة مع إسرائيل دون استعداد كافٍ قد يعرضها لخسائر فادحة، ولعلها وجهت الملك حسين الى ضرورة تبني استراتيجية دفاعية مرنة تحفظ للأردن قدراته وتجنبه المخاطر غير المحسوبة، ورغم أن هذه النصائح لم تمنع دخول الأردن في حرب 1967 إلى جانب الدول العربية، إلا أنها ساهمت لاحقاً في صياغة رؤية واقعية للتعامل مع تداعيات الهزيمة، حيث دعت الملكة زين إلى التركيز على إعادة البناء الوطني والحفاظ على الوحدة الداخلية في مواجهة التحديات الجديدة(Avi Shlaim, 2001, 52).

4. قضايا الوحدة العربية– مشروع الاتحاد بين الأردن والعراق

كان مشروع الاتحاد العربي الهاشمي بين الأردن والعراق مطروحاً منذ عهد الملك عبد الله، كأحد

الخيارات المطروحة لمعالجة إشكالية الخلافة(Salibi, 1998, 265)، وقد كان لزين الشرف دور مبكر في الحفاظ على العلاقات بين الفرعين الهاشميين في القطرين(Abidi, 1997, 81). وفي خمسينيات القرن العشرين شهد العالم العربي تحولات جذرية، أبرزها إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر، الأمر الذي أثار مخاوف الأنظمة الملكية من تصاعد المد القومي الجمهوري، وتبعاً لذلك، جاء إعلان الاتحاد العربي بين الأردن والعراق في شباط 1958 كتحالف سياسي بين النظامين الهاشميين في البلدين، بهدف تحقيق توازن إقليمي ومواجهة التحديات المشتركة، إلا أن هذا المشروع لم يدم طويلاً، حيث انتهى بعد ثورة العراق في تموز من العام نفسه (لفته ومحمد، 2025، 6).

في خضم هذا المشروع الوحدوي الطموح، برز دور الملكة زين الشرف بنت جميل كشخصية مؤثرة في خلفية المشهد السياسي، حيث اتسم موقفها بالجمع بين التأييد المبدئي لفكرة الوحدة الهاشمية، والتحفظ الواقعي على التوقيت والظروف الإقليمية المحيطة بالمشروع، فقد كانت الملكة تدرك أن أي اتحاد بين العاصمتين يجب أن يستند إلى إرادة شعبية ومؤسسية راسخة، وليس فقط إلى اعتبارات دفاعية ظرفية(Avi Shlaim, 2001, 123).

تجلى موقف الملكة زين الشرف من مشروع الاتحاد في البداية، من خلال دعمها للبعد العائلي والرمزي الذي مثله التقارب بين الملك حسين والملك فيصل الثاني، حيث رأت في هذا التقارب تجسيداً للروابط التاريخية التي تجمع الأسرة الهاشمية، فقد كانت الملكة زين الشرف تعتبر الوحدة بين فرعي الأسرة امتداداً طبيعياً لرسالة الثورة العربية الكبرى، مما دفعها لتشجيع الحوارات التي سبقت الإعلان عن الاتحاد، ومع ذلك، فقد كان لدى الملكة تحفظات على طبيعة النظام السياسي في العراق، والذي كان يختلف تماماً عن نظيره في الأردن، ورأت أن ذلك يمكن أن يؤدي الى خلق تحديات في توحيد المؤسسات التشريعية والإدارية بين البلدين، ولعلها عارضت الآلية الاستعجالية التي اتسم بها الإعلان عن المشروع، وقد عكست تحفظات الملكة رؤية سياسية ناضجة لديها، تدرك أن مشاريع الوحدة الكبرى تحتاج إلى بيئة مواتية وإعداد مؤسسي طويل الأمد، وليس فقط إلى إرادة سياسية عليا(Salibi, 1998, 252).

تبين بعد ذلك، أن الملكة زين الشرف كان لها بعد نظر في تحذيراتها من مخاطر الاعتماد المفرط على الحلول العسكرية والأمنية للحفاظ على الوحدة، حيث دعت إلى تعزيز المكون الديمقراطي والتشاركي في إدارة شؤون الاتحاد، وقد أكدت الدراسات التاريخية أن سقوط النظام الملكي في العراق في الرابع عشر من تموز 1958، وما تلاه من انهيار للاتحاد، إنما جاء تأكيداً لمخاوف الملكة زين من هشاشة المشروع الذي اعتمد بشكل كبير على النخب الحاكمة دون بناء قاعدة شعبية راسخة (Kamal Salibi, 1998, 252).

في ضوء ذلك، يمكن القول أن دور الملكة زين الشرف في توجيه القضايا الوطنية الكبرى، يكشف عن مساهمات جوهرية خلال مراحل التأسيس الأولى للدولة الأردنية الحديثة منذ بدايات العهد الملكي، إذ كانت فاعلاً سياسياً مؤثراً ساهم في صياغة الدستور، ودعم شرعية العرش، وتعزيز المشاركة الوطنية في

السياسات العامة من خلال دعم النظام النيابي، والحفاظ على الاستقرار الداخلي في أوقات الأزمات، وإن كان هذا الدور قد مورس عبر آليات غير رسمية إلا أن أثره كان ملموساً في بنية الدولة ومؤسساتها، حيث جمعت بين الأصالة والمعاصرة، وبين الالتزام بالقيم العربية والإسلامية وبين الانفتاح على مفاهيم الدولة الحديثة، مما جعل منها رمزاً وطنياً مترسخ في الذاكرة الوطنية الأردنية.

ثانياً: مكانة زين الشرف الاستشارية لدى الملك الحسين

يُقصد بالمكانة الاستشارية، ذلك الدور الذي تمارسه شخصيات قريبة من مركز القرار السياسي، دون أن تشغل مناصب رسمية، لكنها تؤثر في صنع القرار من خلال المشورة والتوجيه، وفي الأنظمة الملكية، غالباً ما تلعب الأسرة الحاكمة دوراً محورياً في هذا الإطار، وقد شكّلت الملكة زين الشرف نموذجاً واضحاً لهذا النمط غير الرسمي، حيث جمعت بين القرب العائلي من الملك، والخبرة السياسية المكتسبة من مشاركتها في إدارة شؤون الدولة، بصور مختلفة وفي مراحل متعددة، فقد بدأت المكانة الاستشارية للملكة زين الشرف بالتبلور مع تولي الملك الحسين الحكم عام 1952 وهو في سن مبكرة، حيث كانت بحاجة إلى دعم سياسي وخبرة قيادية. وفي هذا السياق، لعبت دوراً مهماً في توجيهه خلال سنواته الأولى، مستفيدة من تجربتها السابقة خلال فترة حكم الملك طلال، ومن علاقاتها مع النخب السياسية(Avi Shlaim, 2001, 60).

وبعد تسلمه مقاليد الحكم، ظلت زين الشرف من خلف الكواليس تمارس نفوذًا مؤثراً على ابنها الملك حسين، إذ كانت تشاركه وتقدم له المشورة في كل ما يتعلق بسياسات الدولة وقرارات الملك بشكل دائم. قال الملك الحسين عنها: "**أما والدتي الملكة زين التي بقيت دومًا إلى جانبي... وكانت حكمتها، وشجاعتها، ونصائحها، ذات تأثير حاسم بالنسبة إلي..**"(صاحب جم، 1978، 21).

اتسمت العلاقة بين الملكة زين الشرف والملك الحسين بطابع خاص، جمع بين البعد العائلي والبعد السياسي، فقد كانت بمثابة مستشارة موثوق بها يلجأ إليها في القضايا الكبرى، خاصة في أوقات الأزمات، وقد ساعدت هذه العلاقة في بناء أسلوب حكم قائم على التوازن بين الحزم والمرونة، وهو ما انعكس في سياسات الأردن الداخلية والخارجية ويُلاحظ أن هذا التأثير لم يكن دائماً مباشراً، بل كان يتخذ شكل توجيه عام أو نصح غير ملزم(Massad, 2001, 98).

ظلت الملكة زين الشرف تلعب دور المستشار الأمين والموثوق به، والذي يساعد الملك على البحث في الخيارات الاستراتيجية في أوقات الضغط الشديد، فكان لهذا النوع من المشورة غير الملزمة والمؤثرة دور كبير في تجنب الأردن لقرارات متسرعة كان يمكن أن تزيد من تعقيد الأوضاع(Ashton, 2008, 128)، وقد استمر هذا الدور الى بداية سبعينيات القرن العشرين، وبالتحديد عام 1972، عندما استقرت أوضاع الدولة الأردنية، وأصبح الملك حسين قادراً على إدارة الدولة بحكمة وحنكة اكتسبها طوال سنوات السابقة، حينها قررت الملكة الأم أن تتفرغ تماماً للعمل الاجتماعي، وقد مثلت هذه المكانة الاستشارية ركيزة خفية لكنها جوهرية في استقرار النظام السياسي الأردني وقدرته على تجاوز الأزمات المتعاقبة التي شهدتها المنطقة طوال تلك المدة، حيث كانت الملكة زين الشرف تمثل صوت الحكمة والاعتدال الذي يلجأ إليه

الملك حسين

في اللحظات المصيرية، فقد كان الملك حسين يستشير والدته بشكل منتظم في القضايا السيادية الهامة، حيث كانت تمتلك قدرة نادرة على قراءة المواقف السياسية المعقدة وتقديم المشورة المتوازنة التي تجمع بين الثوابت الوطنية والمرونة التكتيكية(Salibi, 1998, 260).

يتضح مما سبق، أن الملكة زين الشرف لعبت دوراً استشارياً محورياً في عهد الملك الحسين بن طلال، وأسهمت في توجيه السياسات الأردنية لسنوات طويلة امتدت من عام 1953 وحتى عام 1972، وقد تميز هذا الدور بالاستمرارية والمرونة، وبالقدرة على التكيف مع التحولات السياسية، مما جعله أحد العوامل المؤثرة في استقرار النظام السياسي الأردني. كما يؤكد ذلك أن مكانة الملكة زين الشرف الاستشارية كانت جزءً من البنية غير الرسمية للحكم في الأردن، وأسهمت في صياغة ملامح الدولة الأردنية الحديثة.

الخاتمة

توصل البحث إلى أن الملكة زين الشرف أدت دوراً سياسياً بارزاً خلال مرحلة الوصاية على العرش الأردني بين عامي 1952–1953، إذ أسهمت بصورة فعالة في إدارة المرحلة الانتقالية التي أعقبت تنحية الملك طلال وتولي الملك الحسين بن طلال العرش، وتمكنت من المحافظة على استقرار النظام السياسي وضمان انتقال السلطة وفق الأطر الدستورية المعتمدة.

كما أظهرت الدراسة أن تأثير الملكة زين الشرف لم يقتصر على إدارة شؤون القصر الملكي، بل امتد إلى مختلف مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية، حيث ساهمت في تعزيز التنسيق بين السلطات الدستورية، وترسيخ الولاء للمؤسسة الملكية، والحفاظ على تماسك المؤسسة العسكرية خلال مرحلة اتسمت بكثرة التحديات والضغوط الداخلية والخارجية.

وبيّنت النتائج أن الملكة زين الشرف مارست دوراً مؤثراً في توجيه العديد من القضايا الوطنية الكبرى، ولاسيما ما يتعلق بالإصلاح الدستوري، وتعزيز استقلال القرار السياسي الأردني، ودعم وحدة الدولة واستقرارها، فضلاً عن إسهامها في تهيئة الملك الحسين بن طلال لتولي مسؤوليات الحكم، واستمرارها في تقديم المشورة السياسية له خلال السنوات الأولى من عهده.

وعليه، يمكن القول إن الملكة زين الشرف مثّلت نموذجاً فريداً للقيادة السياسية غير الرسمية في التاريخ الأردني الحديث، إذ استطاعت من خلال حكمتها وحنكتها السياسية أن تؤدي دوراً محورياً في حماية العرش الهاشمي وترسيخ دعائم الدولة الأردنية، الأمر الذي جعلها تحتل مكانة متميزة في الذاكرة الوطنية الأردنية بوصفها إحدى الشخصيات الأكثر تأثيراً في مسيرة الأردن السياسية خلال القرن العشرين.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: المصادر العربية

1. الجعفري، محمد حمدي. (2009). ملكات هاشميات من دول المشرق العربي في العصر الحديث. مكتبة مصر.
2. الخماش، نبال تيسير. (2021). الوزارات الأردنية 1921–2022 (ط2). وزارة الثقافة.
3. الرقاد، محمد خلف. (2021). السياسة العسكرية في الفكر القيادي الهاشمي من الحسين بن علي إلى عبدالله الثاني ابن الحسين (1916–2021). إصدارات مئوية الدولة الأردنية، وزارة الثقافة.
4. سلامة، ميسر خضر. (2000). أبرز رجالات القرن العشرين. دائرة المكتبة الوطنية.
5. الشلبي، سهيلا سليمان. (2006). العلاقات الأردنية–البريطانية 1951–1961. مركز دراسات الوحدة العربية.
6. الشيخ علي، فائق. (2002). مذكرات وريثة العروش: الأميرة بديعة ابنة الملك علي حفيدة ملك العرب الشريف حسين (ط2). دار الحكمة.
7. صاحب جم، فريدون. (1978). الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية: مهنتي كملك (ترجمة وتعريب غالب عارف طوقان). مطابع الشركة العربية للطباعة والنشر.
8. غلوب باشا. (1988). مذكرات غلوب باشا 1897–1983 (ترجمة سليم طه التكريتي). دار الفجر.
9. فضة، محمد إبراهيم. (1977). السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط: أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي. منشورات الجامعة الأردنية.
10. قاقيش، بسام. (1998). المؤسسة العسكرية الأردنية وتطورها 1946–1967: دراسة عسكرية تحليلية. المطابع العسكرية.
11. لفته، مثنى أيوب، ومحمد، بكر عبد المجيد. (2025). الملكة زين الشرف ودورها السياسي في الأردن حتى عام 1994. الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، 12(41).
12. الماضي، منيب، والموسى، سليمان. (1988). تاريخ الأردن في القرن العشرين (ج1). مكتبة المحتسب.
13. هيكل، محمد حسنين. (2002). كلام في السياسة: قضايا ورجال وجهات نظر (مع بدايات القرن الواحد والعشرين) (ط7). المصرية للنشر العربي والدولي.

ثانياً: المصادر الإنجليزية

1. Alon, Yoav. (2007). *The Making of Jordan: Tribes, Colonialism and the Modern State*. I.B. Tauris.
2. Ashton, Nigel. (2008). *King Hussein of Jordan: A Political Life*. Yale University Press.
3. Dallas, Roland. (2001). *Hussein: A Life on the Edge*. Al-Ahliyyah Publishing and Distribution.
4. Fritzlan to SOS. (1952, June 14). *DOS 785.11/6-1452*.
5. Massad, Joseph. (2001). *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan*. Columbia University Press.
6. R. O. J. (1953, May 18). *Vol. 7, 1950–1953*. British Embassy, Amman.
7. Robins, Philip. (2004). *A History of Jordan*. Cambridge University Press.
8. Salibi, Kamal. (1998). *The Modern History of Jordan*. I.B. Tauris.
9. Shlaim, Avi. (2001). *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine 1921–1951*. Columbia University Press.
10. Tal, Lawrence. (1997). *Politics, the Military and National Security in Jordan, 1955–1967* (PhD Thesis). University of Oxford.

ثالثاً: المصادر العربية مترجمة

1. Al-Jaafari, Mohammed Hamdi. (2009). *Hashemite Queens of the Arab Mashreq in the Modern Era*. Maktabat Misr.
2. Al-Khamash, Nibal Taysir. (2021). *Jordanian Ministries, 1921–2022* (2nd ed.). Ministry of Culture.
3. Al-Raqad, Mohammed Khalaf. (2021). *Military Policy in Hashemite Leadership Thought from Hussein bin Ali to Abdullah II bin Al-Hussein (1916–2021)*. Jordanian State Centennial Publications, Ministry of Culture.
4. Salameh, Maysar Khader. (2000). *Prominent Figures of the Twentieth Century*. National Library Department.
5. Al-Shalabi, Suhaila Suleiman. (2006). *Jordanian-British Relations, 1951–1961*. Centre for Arab Unity Studies.
6. Al-Sheikh Ali, Faiq. (2002). *Memoirs of the Heiress to the Thrones: Princess Badiya, Daughter of King Ali and Granddaughter of Sharif Hussein, King of the Arabs* (2nd ed.). Dar Al-Hikma.
7. Saheb Jam, Fereydoun. (1978). *Hussein, King of the Hashemite Kingdom of Jordan: My Profession as a King* (Translated and Arabized by Ghalib Aref Touqan). Arab Company for Printing and Publishing Press.

8. Glubb Pasha. (1988). *Memoirs of Glubb Pasha, 1897–1983* (Translated by Salim Taha Al-Tikriti). Dar Al-Fajr.
9. Fadda, Mohammed Ibrahim. (1977). *The Foreign Policy of the Great Powers in the Middle East: The Suez Crisis and the Problem of the Tripartite Aggression*. University of Jordan Publications.
10. Qaqeesh, Bassam. (1998). *The Jordanian Military Institution and Its Development, 1946–1967: An Analytical Military Study*. Military Press.
11. Lafta, Muthanna Ayyoub, & Mohammed, Bakr Abdul Majeed. (2025). Queen Zein Al-Sharaf and Her Political Role in Jordan until 1994. *Al-Malwiyah Journal for Archaeological and Historical Studies, 12*(41).
12. Al-Madi, Muneeb, & Al-Mousa, Suleiman. (1988). *The History of Jordan in the Twentieth Century* (Vol. 1). Al-Muhtaseb Library.
13. Heikal, Mohamed Hassanein. (2002). *Talks on Politics: Issues, Men, and Points of View (With the Beginnings of the Twenty-First Century)* (7th ed.). Egyptian House for Arab and International Publishing.